مثل حركة الديمقراطيين الاسرائيليين بزعامة شالوم كوهين وجزء من الفهود السود .

هذه المجموعة بشكل عام ، والمعسكر الراديكالي الاسرائيلي بشكل خاص ، تحاول استقطاب القوة الانتخابية ما بين التجمع العمالي و « راكاح » ، أي القوة الرافضة لسياسة الحكومة (العمل) والساخطة على موقف المابام الذيلي ، أي انها تدعي تمثيل المصلحة الوطنية الاسرائيلية .

الصراع الرئيسي

يدور الصراع بشكل أساسي بين التجمع العمالي من جهة والتجمع او التكتل اليميني البرجوازي المتطرف من جهة ثانية . ولكن حتى الان لم تشكل المعارضة اليمينية بديلا جديا لسلطة التجمع العمالي . فقد اقتصر دور كافة احزابه — الى ما قبل اقامة التكتل — على كونها أداة ضغط خارجية، تستفيد منها السلطة العمالية لاظهار مدى مرونتها واعتدالها !! ازاء الرأي العام العالمي ، وعلى كونها عاملا مساعدا وداعما للاتجاهات اليمينية داخل حزب العمل ، التي كانت تعزز مواقعها داخل الحزب ، انطلاقا من التهديد القائم باحداث انشقاق والائتلاف مع اليمين . وبعد اقامة التكتل اليميني ازداد وزن وقوة الجناح اليميني داخل حزب العمل، وقد وجد هذا الامر تعبيرا له بفرض ومن ثم اقرار وثيقة جاليلي في سكرتارية حزب العمل . بالاضافة الى التكتل اليميني هناك حزب آخر يشكل أداة ضغط ائتلافية ودعم لمواقع الجناح اليميني داخل حزب العمل، وهو الحزب الديني القومي (المفدال). ومن الجدير بالذكر ان هذا الحزب هو شريك دائم تقريبا في جميع الحكومات منذ قيام الدولة . وهو رغم كونه لا يشكل منافسا للتجمع العمالي وقوة استقطاب لقوته الانتخابية ، اذ أن قوته (المفدال) ثابتة تقريبا ، فان وزنه ومدى ضغطه يتوقفان على نتيجة المعركة الانتخابية وعلى قوة المعراخ بشكل أساسي . فقد كان خروج المعراخ من المعارك الانتخابية قويا يساعده في المساومة والوقوف امام ابتزاز هذا الحزب ، سيما وانه اكثر قربا الى التكتل اليميني منه الى المعراخ من حيث مواقفه بالنسبة للسياسة الامنية والخارجية والاستيطان. وكون هذا الحزب لم يقطع « شعرة معاوية » في أي وقت من الاوقات ، وانه عمليا كان ينتهج سياسة ذيلية في كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية والامنية رغم تطرفه اللفظي ومعارضته التنازل عما يسميه ارض الاباء والاجداد واصراره على الحق التاريخي « للشعب » اليهودي على كامل ارض فلسطين ، يعود الى حرصه على البقاء في الحكم ، والاستفادة انتخابيا من هذا البقاء . وهذا الحرص كان كفيلا بأن يحول دون احداث أزمة وزارية والى النزوع نحو ايجاد مخرج لكل أزمة . لكن وعلى الرغم من ذلك ، فانه يبقى مشكلة تواجه التجمع العمالي لدى تركيب كل حكومة . ومن الجدير بالذكر ، وتأكيدا لما نحاول الذهاب اليه ، الى أن المفدال كانت له حصة الاسد باقامة حكومة التكتل القومي قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وفي فرض موشي دايان وزيرا للدفاع .

اما شريك المعراخ الاخر في الائتلاف الحكومي ، فانه لا يشكل اشكالا للمعراخ فيما يتعلق بالسياسة الامنية والخارجية ، ولكنه يسبب له الحرج فيما يتعلق بأمور الدين والدولة (مشروع الزواج المدني — او مشروع هاوزنر) ، حيث يعرض الوفاق العمالي — الديني والصفقات المعقودة بينهما للخطر . لكن هذا الحزب يشكل من ناحية اخرى دعما للتجمع العمالي وعاملا مساعدا له امام ابتزاز المفدال اذ انه في حالة تهادي الاخير في ابتزازه ، فانه يبقى بالامكان تشكيل الحكومة استنادا الى هذا الحزب (الاحرار المستقلين) واستنادا الى النواب العرب المرتبطين بالتجمع العمالي .

قدمنا هذا العرض لاتجاهات ووزن وعلاقة القوى السياسية الرئيسية في اسرائيل بعضها ببعض ، لتكون مؤشرا لما يمكن ان تسفر عنه من انعكاسات على السياسة الرسمية في الفترة القادمة ، فترة ما بعد حرب تشرين ، فترة مؤتمر السلام والتسوية السياسية .

لقد كتب الكثيرون من الصحفيين والسياسيين الاسرائيليين وغير الاسرائيليين حول حرب تشرين وانعكاساتها وما أدت اليه من نتائج وطرحته من موضوعات واسقطته من مسلمات . وبالتالي فان الجميع يجمعون على ان معركة الانتخابات القادمة (بعد الحرب) لا يمكن ان تسير بنفس اسلوب ومفاهيم وطروحات ما قبل الحرب ، وانها ستكون معركة قاسية ، خاصة بالنسبة لحزب العمل والتجمع العمالي الحاكم. ولقد رأينا في الباب الاول من هذا العرض انعكاسات الحرب والظروف التي